رقم 11
أبريل 2017

ملخص سياسة SESRI

ما مدى استعداد قطر لتطبيق ضريبة القيمة المضافة؟

الوعي العام والتصورات السائدة حول الضرائب في اقتصاد الخليج المتغير

مايكل إيويرس، سندس عشي، بيثاني شوكلي

نقدم في هذه الوثيقة دراسة عن الوعي العام والتصورات حول ضريبة القيمة المضافة التي سيتم تطبيقها في قطر. كما ندرس مدى وعي المواطنين القطريين والعاملين الوافدين بضريبة القيمة المضافة ونظرتهم إليها مقارنةً بتغييرات اقتصادية بديلة. وعلى وجه التحديد، طلبنا من المواطنين القطريين الاختيار من بين عدّة طرق لبديلة يمكن أن تطبقها الدولة لخفض الميزانية. كما سألنا الوافدين عن رأيهم بتطبيق ضريبة القيمة المضافة مقارنة بخفض الرواتب وارتفاع تكاليف المعيشة. ورغم عدم معرفة العديد من الأفراد في كلتا المجموعتين بضريبة القيمة المضافة، إلا أنّ الغالبية اعتبرت هذه الضريبة على أنها أقل الخيارات سوءًا. كذلك، بالنسبة إلى الوافدين الذين هم على دراية بضريبة القيمة المضافة، فإنهم يفضّلونها على الخيارات المالية البديلة.

في ظل انخفاض أسعار النفط والعجز الناتج في الميزانية، تُخفض قطر ودول الخليج الأخرى من نفقاتها الحالية وتبحث عن مصادر جديدة للإيرادات. ورغم الجهود التي تبذل حاليًا للتنويع الاقتصادي على المدى الطويل وإجراء بعض التخفيضات في الميزانية، لا يزال هناك حاجة لإيجاد حلول عاجلة. ويمثل فرض ضرائب على السلع والخدمات أحد هذه الحلول. وكجزء من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون الخليجي، تستحدث قطر ضريبة على القيمة المضافة بنسبة 5٪، ومن المقرر أن يبدأ تطبيقها في ا يناير 2018.[1]

وفقًا لصندوق النقد الدولي (2017)، ستؤدي ضريبة القيمة المضافة إلى زيادة الإيرادات بمعدّل 1.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا.[2] في شكلها الحالي، سيتم فرض الضريبة على السلع غير الأساسية بينما سيتم إعفاء السلع الأساسية مثل الغذاء والدواء. ووفقًا لهذه المبادرة الخليجية، يحق للدول الأعضاء اختيار إدراج أو عدم إدراج قطاعات معينة في خطة ضريبة القيمة المضافة، مثل القطاع الصحي والتعليمي والعقاري.[3]

ستؤثر ضريبة القيمة المضافة على كلٍ من المستهلكين والشركات مما سيؤدي إلى تضخم الأسعار في البلد. وسيعاني المستهلكون من زيادة أسعار السلع التي يحتاجونها يوميًا– ويعتمد حجم هذه الزيادة على نسبة السلع الأساسية في مقابل السلع غير الأساسية التي يتم شراؤها بشكل معتاد. ومن جهة أخرى، سيتعين على الشركات تعديل الممارسات والإجراءات المحاسبية التي تعتمدها حاليًا بحيث يتم تغطية سلاسل الإمداد والعقود.[4] وإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة، فإن كلّ دولة من دول مجلس التعاون الخليجي قد خططت لفرض ضريبة انتقائية على «السلع الضارة بصحة الإنسان والبيئة والسلع الترفيهية المُنتجة محليًا...».[5] وسيؤدي ذلك إلى تغييرات إضافية على مستويات الأسعار في قطر. وفي ظل هذه التغييرات الجوهرية المتوقعة، من الضروري فهم مدى استعداد المواطنين في قطر لهذه التغييرات.

الأبحاث السابقة والمنهجية

أجرى معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية استبيانًا للمواطنين القطريين والعاملين الوافدين المقيمين بقطر في يناير 2016 حول آرائهم بشأن احتمال فرض الضرائب بشكل عام. وأشارت النتائج أن المواطنين القطريين يتقبّلون فكرة فرض الضرائب أكثر من حيث المبدأ مقارنة بخفض المزايا الحالية. وبمعنى آخر، يفضّل القطريون تحمّل نفقات إضافية على خفض

المزايا التي يحصلون عليها. أمّا الوافدون، فكانوا أكثر ميولًا إلى مغادرة قطر في حال تحقّق سيناريو فرض ضريبة على القيمة المضافة بنسبة 5٪ أو 10٪، غير أن النسب تختلف بشكل كبير بحسب الوطن الأصلي للوافد. وبالإضافة إلى ذلك، من غير الواضح ما إذا كان الوافدون المُجيبون على الاستبيان يرون ضريبة القيمة المضافة خيارًا أفضل أو أسوأ أو مُعادل لانخفاض الدخل أو ارتفاع تكاليف المعيشة.

وفي فبراير 2017، أجرى معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية استبيانًا جديدًا لمعرفة مدى استعداد سكّان قطر لتطبيق ضريبة القيمة المضافة والتغيرات الناتجة في البيئة الاقتصادية. وبناءً على النتائج السابقة ومع الأخذ في الاعتبار قرار تطبيق ضريبة القيمة المضافة في غضون أشهر، فإنه من الضروري معرفة مدى دراية المقيمين بقطر بخطط الدولة الخاصة بهذه الضريبة وآثارها المحتملة. ويذكر أن الهدف هو الوصول إلى فهم أفضل لنظرة المواطنين لضريبة القيمة المضافة مقارنة بالتعديلات الأخرى على الدعومات، بالإضافة إلى نظرة الوافدين للضريبة مقارنة بالتغيرات الاقتصادية الأخرى.

الدراية بضريبة القيمة المضافة ونسبتها

سأل معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية المواطنين والوافدين العاملين في الوظائف المكتبية عما إذا كانوا على علم بأي من الضرائب الحالية أو المقرّرة على السلع والخدمات في قطر، وإذا صحّ ذلك، ما إذا كانوا على دراية بنسبة هذه الضرائب. يوضح الشكل ا(أ) مستوى الدراية بضريبة القيمة المضافة بين السكان.

كشفت النتائج عن مستويات منخفضة جدًا من الدراية بضريبة القيمة المضافة التي سيتم تطبيقها على السكان في قطر. وعلى وجه الخصوص، فإن 24٪ من المُجيبين على الاستبيان هم على دراية بالخطط المقرّرة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في قطر. وكما يوضح الشكل ا(ب)، فإن 36٪ من المُجيبين الذين كانوا على دراية بهذه الضريبة كانوا أيضًا على علم بنسبتها، أي 5٪. وبالتالي، فإن ما يقارب 9٪ فقط من المقيمين بقطر هم على دراية صحيحة بضريبة القيمة المضافة. ورغم أن نسبة كبيرة من القطريين والوافدين على غير علم بضريبة القيمة المضافة، تبيّن أن الوافدين (32٪) أكثر دراية بهذه الضريبة من المواطنين القطريين (14٪).

المواطنون: تفضيل تعديلات أخرى على الدعومات

يسعى الاستبيان كذلك إلى فهم نظرة القطريين إلى ضريبة القيمة المضافة عبر مقارنتها بغيرها من إجراءات خفض العجز. قدمنا للمُجيبين على الاستبيان وصفًا للتحدّيات التي تواجه الدولة حاليًا فيما يتعلّق بالميزانية، وطلبنا منهم تصوّر خيارات أخرى تنظر بها الدولة لخفض العجز. ثم قام المشاركون بتحديد الخيار الأكثر قبولًا بالنسبة إليهم من بين التدابير التالية: خفض الرواتب في القطاع العام، وخفض البدلات الاجتماعية، وفرض ضريبة على السلع والخدمات، وإيقاف الدعم على الكهرباء والمياه. كما طلبنا منهم افتراض أن لكلّ من هذه الخيارات الكلفة ذاتها على القطريين مجتمعين. الشكل 2 يوضح النتائج.

كشفت النتائج عن مستويات منخفضة جدًا من الدراية بضريبة القيمة المضافة التي سيتم تطبيقها على السكان في قطر

الشكل 1: أ. الدراية بالضريبة على القيمة المضافة المقرر تطبيقها عام 2018 (%)

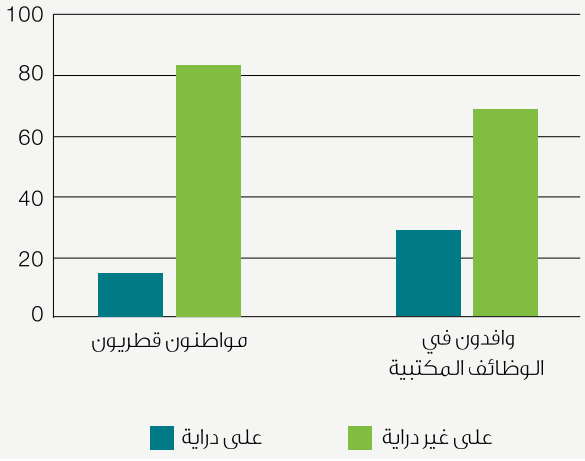

ب. الدراية بنسبة الضريبة على القيمة المضافة

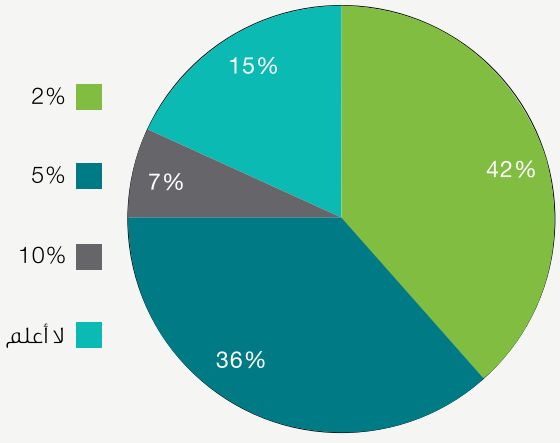

من اللافت أن عددًا أكبر من المُجيبين القطريين (33٪) فضّلوا فرض ضرائب على السلع والخدمات (ضريبة القيمة المضافة) على الخيارات الأخرى. وبفارق ضئيل عن خيار ضريبة القيمة المضافة، أكّد 27٪ من

الشكل 2
تفضيل المواطنين للتغييرات على الدعومات

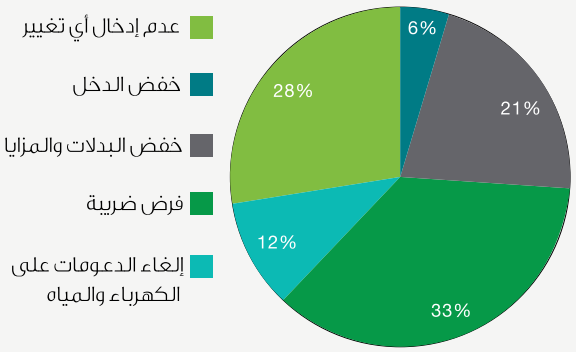

المواطنين على أن جميع هذه الخيارات غير مقبولة وأنه لا يجب إجراء أي تغييرات على المزايا الحالية. ومن المهم أيضًا ملاحظة أن «كل الخيارات غير مقبولة» لم يكن ضمن الخيارات المطروحة للمشاركين، ومع ذلك أشار 27٪ منهم إلى عدم قبولهم بها. وبالتالي، يمكن القول إنه وبرغم اعتبار الضريبة على القيمة المضافة على أنها «أقل الخيارات سوءًا» في حال اضطرار الحكومة إلى إجراء تغييرات مالية، فإن نسبة كبيرة من القطريين لا يريدون أي تغييرات على الوضع الحالي.

الوافدون: ضريبة القيمة المضافة مقارنة بخفض الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة

في حين طلبنا من المواطنين القطريين الاختيار من بين أساليب محتملة لخفض الدعومات، سألنا الوافدين عن رأيهم بضريبة القيمة المضافة مقارنة بخفض الأجور (الشكل 3أ) أو ارتفاع تكاليف المعيشة (الشكل ٣ب). بعبارة أخرى، هل يعتبر الوافدون أن فرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5٪ سيكون له نفس التأثير على حياتهم كارتفاع تكلفة المعيشة بنسبة 5٪ أو انخفاض دخلهم بنسبة 5٪؟ وعلى غرار القطريين الذين اعتبروا أن ضريبة القيمة المضافة أفضل من التغييرات الأخرى على الميزانية، يرى الوافدون أيضًا أن هذه الضريبة بشكل عام تمثل خيارًا أفضل من خفض الأجور أو ارتفاع تكاليف المعيشة. وبشكل خاص، عندما تم طرح الخيارات عليهم، فإن 56٪ من الوافدين المُجيبين على الاستبيان فضّلوا ضريبة القيمة المضافة على خفض الأجور (31٪)، بينما أشار 49٪ منهم إلى أنهم يفضّلون فرض الضريبة على ارتفاع تكاليف المعيشة (34٪).

وبشكل عام، تمّ تفضيل ضريبة القيمة المضافة على البدائل الأخرى سواء كان المشاركون على علم بتطبيقها الوشيك في عام 2018 أم لا. ومع هذا، تشكل المعرفة بضريبة القيمة المضافة أحد العوامل الهامة لتفضيلها على أي تدابير أخرى، حيث يرجح أن المجيبين الذين هم على دراية بها سيفضّلونها على البدائل الأخرى. وبشكل عام، فأن 72٪ ممن هم على دراية بضريبة القيمة المضافة يفضلونها على خفض

تعتبر الضريبة المضافة «أقل الخيارات سوءاً» لدى القطريين والمقيمين

الشكل 3
أ. ارتفاع تكلفة المعيشة أم ضريبة على القيمة المضافة؟

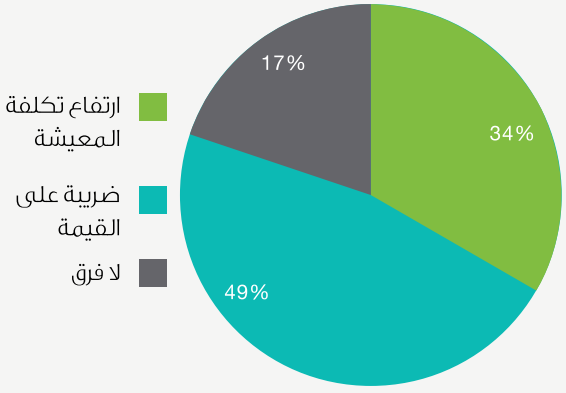

ب. خفض الأجور أم ضريبة على القيمة المضافة؟

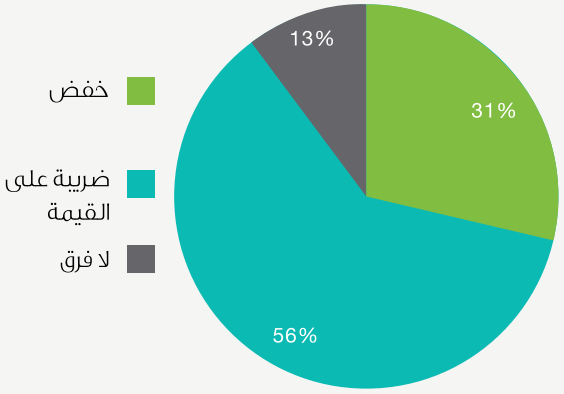

الأجور، بينما 55.7٪ منهم يفضّلونها على ارتفاع تكاليف المعيشة. وفي المقابل، فإن 47.2٪ ممن ليسوا على دراية بهذه الضريبة يفضلونها على خفض الأجور، و45.6٪ منهم يفضّلونها على ارتفاع تكاليف المعيشة.

خاتمة

في ضوء التطبيق المقرر لضريبة القيمة المضافة في 2018، سعينا من خلال هذا الاستبيان إلى فهم مدى دراية المواطنين والمقيمين بقطر بهذه الضريبة وما هي نظرتهم لها. ووجدنا أن الوافدين هم نسبيًا أكثر دراية من المواطنين القطريين بضريبة القيمة المضافة المقرّر تطبيقها. ومع هذا يمكن القول بشكل عام إن مستويات الدراية بضريبة القيمة المضافة بين كلتا المجموعتين في قطر منخفضة.

فضلًا عن ذلك، وجدنا أن القطريين والوافدين على حدٍّ سواء يعتبرون أن ضريبة القيمة المضافة هي «أقل الخيارات سوءًا». ورغم أن القطريين يفضلون ضريبة القيمة المضافة على التغييرات المقترحة على الدعومات، من اللافت رفض العديد من المشاركين لأي تغيير مقترح على الوضع الحالي. وقد تكون هذه النتيجة مؤشرًا على عدم كفاية المعلومات لدى المواطنين فيما يتعلق بالتكلفة الحقيقية للمزايا التي يحصلون عليها وتتكبدها دولة قطر. وقد يؤدي عدم توفر المعلومات إلى تقليل الجماهير من قيمة تكلفة أوجه الدعم مما يؤدي بدوره إلى رفض أي مقترح للتغيير.

وعلى نحو مماثل، يرى الوافدون أن ضريبة القيمة المضافة أفضل من ارتفاع تكاليف المعيشة أو خفض الأجور على حدٍّ سواء. فضلًا عن ذلك، تُعتبر الدراية بضريبة القيمة المضافة أحد العوامل القوية لتفضيلها على البدائل الأخرى. وبشكل خاص، يميل الوافدون الذين هم على دراية بالضريبة التي سيتم تطبيقها في عام 2018 إلى تفضيل ضريبة القيمة المضافة بنسبة 20٪ إلى 50٪ أكثر من الوافدين الذين ليسوا على دراية بها. وهذه النتيجة مهمة لأنها تشير إلى أن قطر يمكنها بالفعل جعل الرأي العام في صالح الضريبة عن طريق زيادة الوعي والفهم العام للضريبة.

المراجع:

1. Deloitte. (2017, February). The Introduction of VAT in Qatar. Retrieved from: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/xe/Documents/tax/countriesvatimplementation/me_tax_vat-implementation-in-qatar.pdf

2. International Monetary Fund. (2017, 10 April). Qatar: 2016 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Qatar. Country Report No. 17/88. IMF Middle East and Central Asia Dept.: Washington D.C.

3. Deloitte. (2017, February). The Introduction of VAT in Qatar. Retrieved from: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/xe/Documents/tax/countriesvatimplementation/me_tax_vat-implementation-in-qatar.pdf

4. KPMG. (2016). Qatar: Introduction of VAT. EY Global Tax Alert. Retrieved from: https://home.kpmg.com/qa/en/home/insights/2016/08/qatarintrodcutionovat.html

5. Ernst and Young. (2017, 4 May). Qatar ratifies GCC VAT and Excise Laws. Retrieved from: http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/Qatar_ratifies_GCC_VAT_and_Excise_Laws/$FILE/2017G_02098-171Gbl_Indirect_Qatar%20ratifies%20GCC%20VAT%20and%20Excise%20Laws.pdf

تُعتبر الدراية بضريبة القيمة المضافة أحد العوامل القوية لتفضيلها على البدائل الأخرى

ملخص السياسة: التواصل هو العُنصر الأهم

يعد الوعي العام ضرورة لإنجاح أية خطة لضريبة القيمة المضافة في قطر. إذ يجب أن يفهم المستهلكون كيفية تأثير ضريبة القيمة المضافة على ميزانياتهم وسبب ذلك. كما أن من الأهمية أن تفهم الشركات لكيفية تعديل أنظمة السداد والمحاسبة للالتزام بقانون الضرائب الجديد. ومع ذلك، كشفت النتائج التي توصلنا إليها عن حقيقة مثيرة للقلق وهي ضعف المعرفة بضريبة القيمة المضافة لدى المواطنين والوافدين على حدٍّ سواء. ويشير هذا إلى أن طرح برنامج ناجح للضريبة على القيمة المضافة يتطلب تواصلًا أكبر وأوسع مع كافة قطاعات الاقتصاد. وينبغي أن يشمل هذا التواصل أولًا إتاحة المعلومات حول ضريبة القيمة المضافة بسهولة للجمهور، وثانيًا تعريف الشركات بمتطلبات هذه الضريبة وآثارها، ربّما يتحقق هذا من خلال سلسلة ورش عمل تُعقد للشركات حول الضرائب.